المجلة التاريخية الجزائرية
ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664
المجلد:05، العدد: 02 (2021)، ص749-761

أزمات الاتجاه الاستقلالي في الحركة الوطنية الجزائرية 1947 – 1954

The crises of the independence trend 1947-1954

تركية نايت علو *
جامعة الجزائر 02 (الجزائر)
nait.teki@gmail.com

بوعزة بوضرساية
جامعة الجزائر 02 (الجزائر)
dr_bouazza@hotmail.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2021/06/03
تاريخ القبول:
2021/06/08

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الحركة الوطنية
- ✓ الاتجاه الاستقلالي
- ✓ المصاليين
- ✓ المركزيين

الملخص:

تتناول هذه الورقة الأزمات التي عاشها الاتجاه الاستقلالي في الحركة الوطنية الجزائرية في الفترة الممتدة ما بين 1947-1954، بدءا من أزمة محمد لمين دباغين سنتي 1947-1948، وما كاد أن يخرج من هذه الأزمة القيادية حتى ظهرت أزمة ثانية في الاتجاه أكثر حدة من الأولى، كادت أن تعصف بوحدته، اصطلح عليها اسم الأزمة البربرية سنتي 1948- 1950، لتعصف به أزمة ثالثة جراء اكتشاف المنظمة الخاصة للحزب عام 1950، وتتوالى الأزمات على الحزب ما بين 1953-1954، حيث كانت البداية في القيادة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية سرعان ما انتقلت الأزمة من القيادة إلى القاعدة، انتهت بانقسام الاتجاه الاستقلالي إلى تيارين متصارعين مصاليين ومركزيين، وكانت القطيعة بعقد مؤتمرين لانصار كل تيار وادانة كل طرف للطرف الآخر صائفة 1954.

Article info

Received:
03/06/2021
Accepted:
08/06/2021

Key words:
- ✓ The national mouvement
- ✓ The independence trend
- ✓ The messalistes
- ✓ The centralist

Abstract:

This paper deals with the crises experienced by the independence trend in the Algerian national movement in the period between 1947-1954, starting with the crisis of Lamine Dabaghine in the years 1947-1948, and he almost got out of this leadership crisis until a second crisis appeared in the direction more severe than the first. It almost ravaged his unity, dubbed the berberic crisis of 1948-1950, to be ravaged by a third crisis as a result of the discovery of the party's special organization in 1950, and crises over the party followed between 1953 and 1954, where the beginning of leadership was between Messali and the Central Committee soon. The crisis moved from the leadership to the base, ending with the division of the independence trend into two conflicting currents, Messalists and Centralists in 1954.

*المؤلف المرسل

مقدمة

انتهجت الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى نهج العمل السياسي، فتشعبت الساحة السياسية في اتجاهات مختلفة وايديولوجيات متباينة، تبدو في غالب الأحيان أنها متناقضة فيما بينها، يعتبر الاتجاه الاستقلالي من أهم الاتجاهات السياسية كونه طالب باستقلال الجزائر، وقد تطور هذا الاتجاه بدء من نجم شمال إفريقيا مرورا بحزب الشعب الجزائري وصولا إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية، غير أن هذا الاتجاه عانى من أربعة أزمات حادة بعد الحرب العالمية الثانية في الفترة الممتدة من 1947 – 1954 انتهى به المطاف إلى الانقسام على نفسه إلى جناحين متصارعين، **فما هي الأسباب الحقيقية التي أدت إلى الصراع في أجنحة التيار الاستقلالي؟ وما هي مظاهره؟ وكيف كانت انعكاساته على مسار الحزب؟ هل الصراع في الاتجاه الاستقلالي كان من أجل القيادة والزعامة، أو من أجل أفكار سياسية وتوجهات ايديولوجية؟ وهل هذا الصراع دليل على فشل المشروع السياسي للاتجاه الاستقلالي؟** وبعبارة أخرى: **هل الأزمات كانت من أجل القيادة والزعامة؟ أم من أجل أفكار سياسية؟ وهل كانت تعتبر مؤشرا لفشل مشروع سياسي كان قد طرحه الاتجاه، ولنهج سياسي سار عليه الحزب لأكثر من ثماني سنوات؟ أم أنها أزمات أعمق وأشمل من كل ذلك؟**

1.أزمة محمد لمين دباغين

قبل الحديث في الأزمة لابد من الاشارة إلى أنها لا تزال غامضة إلى غاية اليوم، ذلك لانعدام الوثائق والشهادات والكتابات في الموضوع مما يجعل الخوض فيها أمر عسير، لكن أحاول تغطية ولو جزء يسير منها باستعمال ما توفر لدينا من المعلومات. تعود جذور أزمة لمين دباغين لتلك الخلافات التي ظهرت منذ فيفري 1947، والتي أدت إلى ظهور موقفين: موقف مؤيد للانتخابات يمثله مصالي وموقف معارض للمشاركة يمثله لمين دباغين. لقد أدت الخلافات بين لمين دباغين ومصالي إلى حد الصراع ونتج عنها أزمة داخل حزب الشعب – حركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية –، فمع الأشهر الأولى لظهور هذه الحركة، بزغ جناحان، الأول بزعامة لمين دباغين، المدعم من طرف بعض مناضلي الحزب، والثاني بزعامة مصالي[1]، إذ أعطيت للأول صلاحيات مطلقة لقيادة السياسة الخارجية للحركة منذ 1947، ومن هذا المنطلق شرع في محاولات نشيطة للحصول على الأسلحة والمال من بعض الدول العربية للشروع في العمل الثوري ابتداء من سنة 1948[2].حسب ما جاء في شهادة حامد روابحية، فإن نشاطات دباغين كللت بالنجاح، إلا أنه عندما عرض المشروع على قيادة الحزب أبدى الأغلبية تحفظهم، فجمد المشروع إلى أجل غير مسمى، وقد تأثر دباغين كثيرا لموقف الادارة السلبي مما دفعه في إحدى دورات اللجنة المركزية لسنة 1949 إلى طرح تساؤل في غاية الأهمية: "**هل نحن نعمل للثورة أم لمجرد التوعية الوطنية؟ وإذا كان الحزب يعمل للتوعية فإن نتائج الانتخابات تبين أنه حقق هدفه، إذ أصبح الشعب كله وطنيا، أما إذا كانت التوعية الوطنية مجرد مرحلة التحضير الجدي وهو الثورة، فيجب علينا أن نعيد النظر في خطة العمل، وفي المسؤولين على حد سواء**

لنفسح المجال لرجال تربوا على العمل الثوري، فأصبحوا بذلك أكثر استعداد لقيادة المرحلة الجديدة؟" [3].

يعتبر هذا التساؤل الذي طرحه دباغين انتقادا قاسيا ولاذعا للتيار الشرعي في الحزب والمتمثل في مصالي وأنصاره، ويصب في صالح التيار الثوري، وبدل أن تحاول قيادة الحزب ايجاد الحل لهذه الأزمة التي اصطلح عليها اسم أزمة لمين دباغين بالأساليب الديمقراطية، قامت بالمزج بينها وبين أزمة ثانية وهي الأزمة البربرية [4] التي سوف يأتي الحديث عنها لاحقا.

1.1. موقف أعضاء الحزب من لمين دباغين

في نقاش جمع مصالي مع محمد قنانش، حاول هذا الأخير معرفة أسباب إقصاء دباغين من الحزب خاصة أن الأسباب التي قدمها الحزب لإقصائه غير كافية وغير مقنعة، فكان جواب مصالي أنه بالإضافة إلى الأسباب المذكورة هناك أمور لم تذكر خاصة عدم الانضباط، إذ كان دباغين – حسب مصالي – يسافر إلى الخارج دون علم الادارة، وحين يرجع لا يقدم أي تقرير لا كتابيا ولا شفهيا حول سفريته، وكانت تصرفاته مع المناضلين تتسم بالبعد عن اللياقة السياسية، بالإضافة أنه الوحيد الذي لا يدفع مما يتقاضاه من المجلس الفرنسي للحزب كغيره من النواب[5]. ويذهب بن خدة في نفس الاتجاه، باعتباره لدباغين مثل كل البشر، لم يكن منزها من العيوب، كتفضيله العمل الفردي على الجماعي [6]، بينما محفوظ قداش يرى أن دباغين كان ضحية تكوينه السياسي الأكثر ثقافة مما أدى إلى التصادم مع أغلبية المسؤولين العصاميين الذين كانوا يشكلون حينها القيادة، في حين يرى محساس أن دباغين تم ابعاده من الحزب بسبب بحثه عن تحالفات مع المسؤولين الشباب [7]. أما لمين دباغين فبرأيه أن مصالي انتهى ولم يعد رجل المرحلة الجديدة، فكان عميق الاستياء من انعدام القدرة الفكرية والسياسية لدى مصالي في التحكم بالمشاكل [8].

2. الأزمة البربرية

في سنة 1948 أرسل واعلي بناي الذي كان عضوا في اللجنة المركزية بموافقة الحزب طالبا قديما من ثانوية بن عكنون وهو محند سيد علي يحيى المدعو رشيد لمواصلة دراسته التي أوقفها عام 1946، حيث وضع نفسه تحت تصرف الحزب بمنطقة القبائل[9]، ولما وصل علي يحيى إلى فرنسا تم دمجه في المنظمة حيث تحصل على تزكية من الحزب في الجزائر، والمعروف عليه أنه كان يتميز بالنشاط والجرأة[10]، ونظرا لنشاطه وحيوته ارتقى بسرعة في صفوف الحزب إلى أن أصبح عضوا في اللجنة الفيدرالية[11]، كما اسندت له رئاسة جريدة النجم، فوظفها –كما يقول بن خدة– في نشر النظرية الاستعمارية كون أن الجزائر ليست عربية[12]. عندما انفجرت أزمة النزعة البربرية في ربيع 1949 توصل إلى دفع اللجنة الفيدرالية إلى انتخاب لائحة تندد بالاتجاه العربي الإسلامي للجزائر [13]، بالمقابل أعلن ودافع عن أطروحة الجزائر جزائرية، وتمت المصادقة عليها بـ 28 صوتا من أصل 32[14]، وفي هذا الصدد يقول ناصر الدين سعيدوني أن هذه الجماعة انتهت إلى قناعات عنصرية ومواقف جهوية معادية لمبادئ الوطنية الجزائرية، ومدمرة لتماسك العمال الجزائريين في المهجر بفرنسا [15].

1.2. رد فعل الحزب على الأزمة

فور انفجار الأزمة في فرنسا تحركت قيادة الحزب على الفور بإرسالها مناضلين من أجل حصرها والقضاء عليها قبل أن يستفحل أمرها وهم شوقي مصطفاي عضو في المكتب السياسي، وصادق سعيدي شخصية معروفة بمنطقة القبائل. وفي فرنسا التحق بهما كل من محمد خيضر نائب حركة انتصار الحريات الديمقراطية في البرلمان الفرنسي، راجف بلقاسم [16]، بشير بومعزة، وأحمد حدانو [17].

حاول بعض أنصار النزعة البربرية اعتراض سبيل الوفد، وقدرت نسبة وحدات المنظمة التي انساقت إلى طرف علي يحيى بـ80 % تقريبا، وهكذا أصبح التصادم أمرا لا مناص من وقوعه، وقد اكتست المواجهة بباريس خاصة طابع المشادات العنيفة كالضرب بالأيدي والمشاجرة، وفي نهاية الأمر وبعد معركة قاسية استطاع مندوبو قيادة الحزب استرجاع المحلات بفضل هجمات أفواج الكومندوس من المناضلين تحت إمرة راجف بلقاسم[18]، وكان هذا النجاح بتظافر عدة أسباب أهمها وضوح وقوة حجج الطرف الوطني فعلى سبيل المثال لا للحصر، أنه إذا كان النصر مع الاتحاد غير مضمون، فإن الفشل مع الانقسام أكيد[19]، وأن الهدف هو تحرير الوطن، ولتحقيق ذلك لابد من الوحدة الوطنية، وليس هذا وقت التساؤل من نكون، فالمهم أننا جميعا مسلمون، استغرقت عملية إعادة بناء الخلايا والقسمات في فرنسا سنتين تقريبا (1949–1950)[20]، وبعد ذلك أبعدت قيادة الحزب دعاة النزعة البربرية ومنهم عناصر قيادية بارزة أمثال علي يحيى وتوقيف جريدة النجم الجزائري التي كانت تحت سيطرته[21].

2.2. نتائج الأزمة

لم تكن هذه المعركة الدائرة في فرنسا محصورة فيها، بل كان لها صدى داخل الجزائر، فلما أحس علي يحيى بالهزيمة أرسل إلى واعلي بناي مستنجدا فتوجه هذا الأخير إلى وهران ليركب في اتجاه مارسيليا إلا أن الشرطة ألقت عليه القبض [22]، وتبع ذلك اعتقال معظم مسؤولي منطقة القبائل الواحد تلو الآخر، عمار ولد حمودة مسؤول المنظمة الخاصة بمنطقة القبائل الكبرى، عمر بوداود مسؤول المنظمة الخاصة بمنطقة القبائل الصغرى، السعيد أوبوزار المسؤول السياسي لناحية تيزي وزو، أعمر أوصديق عضو اللجنة المركزية.

كانت قيادة الحزب على علم بالأفكار التي نشرها أنصار النزعة البربرية في الجزائر، لكن لم تتخذ أي قرار في انتظار حصولها على الأدلة المادية وهو ما كان لها بالفعل، حيث تحصلت على رسالة بعث بها أعمر أوصديق من السجن المدني بالجزائر العاصمة (سركاجي) إلى واعلي بناي، وقعت في أيدي قيادة الحزب، حيث اكتشفت في هذه الرسالة وجود حزب باسم حزب الشعب القبائلي الذي كان يتهيكل داخل حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية–، وقد كشف التحقيق عن منشطي هذا العمل المشتت وهم: واعلي بناي، أعمر أوصديق، عمار ولد حمودة، وصادق هجرس، وتمت معاقبتهم على هذه المؤامرة التجزيئية، فالتحقت بعض العناصر بالحزب الشيوعي الجزائري[23].

كما قامت قيادة الحزب بعزل آيت أحمد من قيادة المنظمة الخاصة وتم تعويضه بـ بن بلة، رغم أن آيت أحمد لم تكن له يد في هذه الأزمة التي اعتبرها مؤامرة استعمارية، لأنه كان يؤمن بوحدة الأمة الجزائرية، ومما جاء في مذكراته نقتطف ما يلي: "...**كنت آنذاك أوجه كل قواي نحو المنظمة الخاصة، ولم أسمع إلا بطريقة عرضية بفعلة علي يحيى الصغير** ... "، ويضيف قائلا: "**اتصلت على الفور بمحند أمقران خليفاتي الذي كان يتمتع بمكانة كبيرة في المجتمع القبائلي، واذا كانت هناك شخصية تستطيع وضع حد لتصرفات اللامسوؤلية لعلي يحيى في فرنسا فهو خليفاتي...**"[24] ، وفي نفس الاتجاه صرح بن خدة أن قيادة الحزب كانت تشتبه في آيت أحمد أنه الدماغ المفكر والمدبر للنزعة ومن أجل اختبار نواياه أوفدت له كل من أحمد بودة والحاج محمد شرشالي اللذان كاشفاه في الموضوع حيث طالبوه باتخاذ موقف خاص بمساندة أو الاعتراض على النزعة البربرية، وبالرغم من إنكاره تبرأه من العناصر ذوي النزعة البربرية، إلا أن الشبهات بقيت تلاحقه، فقرر المكتب السياسي إبعاده عن قيادة المنظمة الخاصة[25].

وعقب ذلك كلف كريم بلقاسم بمسؤولية المنظمة في منطقة القبائل الكبرى وأوعمران بمنطقة القبائل الصغرى [26]، لوضع حد للحركة الانقسامية الشيء الذي جرى انجازه في أسابيع قليلة بسبب اقتناع الأغلبية الساحقة من اطارات ومناضلي المنطقة بأن طرح المسألة البربرية في تلك الظروف لا يخدم الاستقلال [27]، وبذلك لم ينل نشاط أنصار النزعة البربرية موافقة الجماهير، ففي منطقة القبائل من بين اثني عشر قسمة انظمت إليهم واحدة فقط، وهي عين الحمام معقل ولد حمودة، وبقيت تحت نفوذهم سنة على الأكثر [28].

3. أزمة اكتشاف المنظمة الخاصة

اختلفت الآراء حول اكتشاف المنظمة الخاصة ومن المسؤول عن ذلك؟ وكيف كان موقف قيادة الحزب من هذا الاكتشاف؟ فعمر بوداود يتهم عبد القادر بلحاج بالاتصال الدائم بالأمن الفرنسي منذ 1948، إذ يصرح: "...**لقد ساورتني الشكوك في هذا المسؤول الكبير** (يقصد عبد القادر بلحاج) **اثناء اجتماع سري عقدناه بالشراقة، وكانت التعليمات الاولية التي تلقيناها في مدرسة النضال، أن المناضل يحاول ما أمكن أن يتهرب من الشرطة في حالة البحث عنه، لكن تعليمات بلحاج في اجتماع زدين كانت مخالفة تمام، حيث قال: إذا فتشت مصالح الأمن عن مناضل فلا داعي للتهرب والمهم أن يصمد عند الاستنطاق**"[29].

1.3. قضية تبسة

تمثل قضية تبسة(18 مارس 1950) السبب المباشر في اكتشاف المنظمة الخاصة، مفادها أن أحد أعضاء المنظمة الخاصة عبد القادر خياري المدعو "**رحيم**" اشتبه في أمره، فقررت قيادة الشمال القسنطيني التي كانت تحت قيادة محمد العربي بن مهيدي إرسال فرقة تأديبية تتكون من ديدوش مراد، مصطفى بن عودة، عبد القادر بكوس، طيب مسلم، أحمد ماضوي إلى مدينة تبسة من أجل اختطاف المناضل المتهم بالتعاون مع الادارة الاستعمارية، غير أن رحيم لم تعجبه الطريقة التي اتبعت معه في التحقيق، وكذا العنف الذي استعمل ضده، ففر إلى الشرطة الفرنسية وأطلعهم على وجود شبكات شبه عسكرية تابعة للحزب[30]، استطاعت

السلطات الأمنية الفرنسية اعتقال كل من بن بلة، محمد رقيمي، ومحمد يوسفي من هيئة الأركان، في حين نجى كل من بوضياف، بن مهيدي، وبن طوبال[31]. وبالتالي فحادثة تبسة كانت سببا في إلقاء القبض على مجموعة من المناضلين التي تم فيها التعذيب والتنكيل بكل الوسائل، وفي أقل من شهرين ألقي القبض على حوالي 500 مناضل ومس الاعتقال أيضا عناصر من المنظمة السياسية التي لم تسلم هي الأخرى من حالة القمع[32].

2.3. موقف الحزب من الاكتشاف

إذا كان هناك اتفاق بين قادة المنظمة الخاصة، وقادة التنظيم السياسي على نقطة تتمثل في إحراق الوثائق وإخفاء العتاد والانتظار[33]، فقد اختلفت المواقف والآراء وشهادات الفاعلين في المنظمة الخاصة حول موقف القيادة السياسية من الاكتشاف، فبن عودة مصطفى مثلا يقدم رواية على لسان بن مهيدي، أن هذا الأخير لما قدم إلى عنابة بعد عملية تبسة، جاء بتعليمة مفادها تبليغ المناضلين بعدم مقاومة الشرطة الفرنسية إذا حاولت اعتقالهم، وأنه اعترض على هذه التعليمة مشيرا إلى تناقضها مع المبادئ الثورية التي كانت تلقيها المنظمة الخاصة على عناصرها، فكان رد بن مهيدي أنها أوامر الحزب وليست للنقاش[34].

وفي نفس الاتجاه تصبو شهادة محساس، إذ كان وقت اكتشاف المنظمة الخاصة في الخدمة العسكرية، وعند بداية الاعتقالات نزل إلى مدينة الجزائر في اجازة وطلب من قيادة الحزب التحرك لإنقاذ الموقف، فكان جوابها على حد تعبير محساس قاسيا على النحو التالي: "**عد إلى ثكنتك ولا تشغل بالك**"، وما عاد إلى الثكنة حتى وقع في قبضة الأمن العسكري [35]، ويضيف محساس أن الحزب رفض واعترض فكرة تهريبهم من السجن، ولا زال يطلق الاتهامات على الحزب إلى أواخر أيامه.

بالمقابل تذكر شهادات أعضاء اللجنة المركزية أن قيادة الحزب المجتمعة في بوزريعة كانت أمام خياران: إما تبني المنظمة الخاصة وليكن ما يكون، أو إنكار وجودها أصلا، وبعد نقاش طويل استقر الجميع على الموقف الثاني المتمثل في انكار وجود المنظمة الخاصة لتجنب حل الحزب والمتابعات القضائية ضد منضاليها، حيث تم اصدار التعليمات للمناضلين الذين تم اعتقالهم بإنكار وجود المنظمة [36].

لوضع هذه الخطة موضع التنفيذ كان لابد من القيام بمهمتين: تنظيم حملة دعائية مضادة للحملة الاستعمارية، وكذلك اقناع مناضلي المنظمة الخاصة الموقوفين بالتراجع عن اعترافاتهم [37]. امتثل المناضلون للتعليمة باستثناء بعض الحالات الخاصة، وقد تباينت الآراء واختلفت حول أخذه الخطة، فهناك من يؤكد على نجاعتها، ويمثل هذا الرأي قادة الحزب التي كانت ترى بأن الخطة ايجابية على جميع الأصعدة، بحيث أوقفت الهجمة الشرسة للقوى الاستعمارية، وافتكت منها زمام المبادرة بتحويلها موضوع التشهير من "**المؤامرة الوطنية**" إلى "**المؤامرة الكولونيالية**"، مما أدى إلى تعاطف الرأي العام محليا ودوليا، الأمر الذي أدى إلى انقاذ التنظيم السياسي وما تبقى من التنظيم الخاص من ويلات القمع، وأدى إلى اطلاق سراح العديد من الموقوفين[38].

بالمقابل نجد قادة المنظمة الخاصة تقر بسلبية الخطة، فبوضياف يرى أن إدارة الحزب التي ينعتها بالبرجوازية

الصغيرة اختارت بابتداعها لأطروحة المؤامرة طريق الاستسلام [39]، ويذهب محساس أبعد من ذلك باتهام القيادة السياسية بأن الخطة ظاهريا تخفي نية غير معلنة في التخلي عن الخط الثوري المرسوم في مؤتمر 1947[40].

4.أزمة 1953 -1954

1.4. المؤتمر الثاني لحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية

في خضم التطورات الخطيرة التي عاشتها حركة انتصار الحريات الديمقراطية، والتي كانت تنذر بأزمة داخل الحزب، انعقد المؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية أيام 4-5-6 أفريل1953 بمقر الحزب (في ساحة شارتر بالجزائر العاصمة)، شارك فيه حوالي مائة (100) مندوب يمثلون القواعد الحزبية، وسائر المنظمات الجماهيرية، مع غياب رئيسها مصالي الموجود بالإقامة الجبرية بفرنسا والذي مثله مولاي مرباح [41].

استمع المؤتمرون إلى الكلمة الافتتاحية التي ألقاها أحمد مزغنة، الذي حيا في البداية رئيس الحزب، ونوه بخصاله النضالية معتبرا إياه رمزا من رموز كفاح الشعب الجزائري، ثم عرج إلى استعراض أهم المحطات التي مر بها الحزب، مذكرا في نفس الوقت بالانتصارات التي حققها في انتخابات نوفمبر 1946 وأكتوبر 1947، التي هزت استقرار النظام الاستعماري وزادت من تلاحم الشعب الجزائري.

وبعدها تلى مرباح رسالة مصالي التي كان مضمونها مركزا على الوضعية الدولية السائدة في تلك الفترة، مذكرا الجميع بمؤامرات الاستعمار الفرنسي التي استهدفت كل مرة الحزب على غرار مجازر 08 ماي 1945، حوادث أفريل 1948، دون أن ينسى مارس 1950 في اشارة منه إلى المنظمة الخاصة، وبعدها فسح المجال للمؤتمرين لمناقشة نص التقرير الذي أعدته اللجنة المركزية [42]. خرج المؤتمرون بجملة من التوصيات، نلخص أهمها فيما يلي:

- التأكيد على مبدأ القيادة الجماعية داخل الحزب.
- إعادة بعث المنظمة الخاصة للتحضير للعمل المسلح.
- الكفاح بكل الوسائل بما فيها المشاركة في الانتخابات.
- التأكيد على مبدأ الوحدة مع مختلف تيارات الحركة الوطنية، كهدف تسعى إليه دوما حركة انتصار الحريات الديمقراطية [43].

وقبل اختتام أشغال المؤتمر تم انتخاب لجنة مكونة من خمسة أعضاء مهمتها اختيار تشكيلة اللجنة المركزية. كما تم توجيه رسالة تعاطف وتضامن مع مصالي جراء العقوبات والنفي الذي تعرض إليه من قبل السلطات الفرنسية.

2.4. خلاف مصالي مع اللجنة المركزية

على إثر اجتماع اللجنة المركزية يوم 3 جويلية 1953 تم تجديد الثقة في بن خدة كأمين عام للحزب، فقام بعزل الأعضاء المقربين من مصالي (مولاي ومزغنة) اللذان كان يحظيان بثقة الرئيس المطلقة، كما قامت

لجنة الترشيح باستبعاد من عضوية اللجنة المركزية كل من فيلالي ومحفوظي عبد اللي اللذان تبنى مصالي شخصيا ترشحهم [44].

التقى مصالي مع بن خدة بمدينة نيور الفرنسية في جويلية وأوت 1953 ولم تظهر سوء العلاقات بينهما [45]، حيث أطلع بن خدة مصالي على النتائج والتوصيات التي خرجت بها اللجنة المركزية في اجتماعها الأخير وناقش معه بعض المسائل التي كانت مطروحة بحدة، كإعادة احياء المنظمة الخاصة والتحضير للعمل الثوري، وفي هذا الصدد يذكر بن خدة أنه لما طرح الفكرة على مصالي لم يجد لديه أي اقتراح ملموس، بل اكتفى بقوله: "**إذا كنت قد أشرت في السابق إلى هذه المسألة فإني أريد فقط أن ألفت انتباهكم...**"، وقبل أن يغادر بن خدة مدينة نيور طالب من مصالي أن يقدم اقتراحاته على شكل تقرير إلى اللجنة المركزية قبل اجتماعها المرتقب في أواخر شهر أوت من نفس السنة، لكن مصالي طلب منه تأجيل الاجتماع إلى غاية سبتمبر [46].

اجتمعت اللجنة المركزية يومي 12 و13 سبتمبر، من أجل دراسة التقرير الذي بعثه مصالي والذي كلف مرباح بإعلام اللجنة المركزية بأنه يسحب الثقة من الأمين العام (بن خدة)، ويطالب بكامل الصلاحيات والسلطات من أجل إعادة الحزب إلى صوابه متهما بذلك اللجنة المركزية بالانحراف [47]، حيث وصف السياسة المتبعة بالمنهج الاصلاحي وبالانحراف عن المبادئ الثورية للحزب [48].

في الحقيقة لم يكن مطلب الصلاحيات الكاملة والسلطة المطلقة في تسيير الحزب تختلف عن الصبغة التي طالب بها مصالي اللجنة المركزية في مارس 1950 بانتخابه رئيسا للحزب مدى الحياة مع منحه حق الفيتو [49]، ولكن هذه المرة كان الأمر أكثر خطورة لأنه بتوجيهه تهما ضد اللجنة المركزية فتح باب الصراع والنزاع على مصراعيه. أمام دهشة واستغراب الحاضرين، وفي ظل هذه الظروف وبداية الانقسامات في القيادة وحفاظ على وحدة الحزب قدم بن خدة استقالته، رفضتها اللجنة المركزية، كما أعلنت رفضها المطلق لمطلب مصالي المتمثل في منحه تفويض كامل الصلاحيات [50].

على إثر هذه الاتهامات تنقل حسين لحول إلى باريس لشرح موقف اللجنة المركزية لمصالي، لكن هذا الأخير رفض استقباله، وحسب محساس أن لحول أخبر اللجنة المركزية بأن مصالي شرع في تحريض مناضلي الحزب بفرنسا ضدها، فزاد بذلك من حجم الأزمة بشكل ينذر بوقوع الكارثة [51].

وفي ديسمبر 1953 أصدرت اللجنة المركزية نداء لعقد مؤتمر وطني وقعه كل من لحول وكيوان، وقد أرفق هذا النداء ببرنامج عمل موجه إلى جميع شرائح الشعب وإلى كل الأحزاب والمنظمات، وكرد فعل على هذا النداء أرسل مصالي تقريرا شديد اللهجة إلى اللجنة المركزية في الفاتح جانفي 1954 متهما إياها بالانحراف، وسحب ثقته من الإدارة كليا وطالب بتسليمه السلطات المطلقة إلزاميا، كما اتهم مصالي اللجنة المركزية بمجموعة لصوص استولوا على أموال الحزب ومؤسساته، وابتعادهم عن النهج الثوري الذي سطره

الحزب منذ تأسيسه، وبالتالي أصبحت الضرورة تملي عليه اللجوء إلى وسائل أخرى تمكنه من إصلاح الحزب[52]، ولكن **ما هي هذه الوسائل التي يعتمد عليها مصالي في صراعه مع المركزيين؟**

3.4. الأزمة من القيادة إلى القاعدة

قام مصالي ببعث مناشير ورسائل تحمل اسم "**لجنة الإنقاذ الشعبية**" إلى القسمات بفرنسا والجزائر أين طلب من المناضلين بتجميد الأموال وقطع كل علاقة بإدارة الحزب والاعتراف فقط بمرباح ومزغنة كممثلين له [53]. وفي ذكرى تأسيس حزب الشعب وجه مصالي نداء للمناضلين شجعهم فيه أن يتحدوا ضد اللجنة المركزية بصفته رئيسا للحزب، وعلى إثره قام أنصاره في الجزائر بنشر أسباب الصراع وحصرها في نقطة واحدة مفادها أن مصالي يسعى إلى إعلان العمل المسلح الثوري، لكن اللجنة المركزية تعرقله في ذلك [54].

أمام تزايد نشاط مصالي وأنصاره، قررت اللجنة المركزية التنازل عن بعض سلطاتها لصالح مصالي، لكن مصالي اعتبر تلك التنازلات بمثابة انتصار كبير حققه على "**البرجوازية**"، والأكثر من ذلك بدأ يدعو القاعدة النضالية بالوقوف إلى جانبه من أجل استرجاع مقرات الحزب، فزاد بذلك الطين بلة واختلطت الأمور أكثر، مما دفع بأعضاء اللجنة المركزية بالعودة عن قرارهم فعقدوا اجتماع آخر لهم يومي 27 و 28 جوان 1954، استعادوا من خلاله السلطات التي تنازلوا عنها لمصالي في دورة مارس من نفس السنة، ويذكر بن خدة أنهم أقدموا على هذا القرار بعدما انحرف مصالي عن الشروط التي حددوا وفقها تلك السلطات[55].

رغم المحاولات العديدة التي قامت بها اللجنة المركزية لاحتواء هذا الخلاف ولمنع استفحال الأزمة، فإن الوضع سار بسرعة نحو التردي والتفاقم بفعل عوامل كثيرة اتسع نطاق الخلاف وأصبح حديث العامة، إذ وصل الأمر بالمناضلين إلى حد المشادات بالأيدي، وتدهورت العلاقة إلى درجة أن أصبح بعض المناضلين القياديين موضع شتم وتعد من طرف مناضلين بسطاء، ونعتوهم بشتى الأوصاف المشينة والألفاظ الجريحة كاتهامهم بالسرقة والخيانة، واختفى تدريجيا الانضباط والوئام الذي كان بين المناضلين، وأمام هذا الوضع المأساوي الذي انزلق فيه الحزب أن جعل بعض المناضلين الغيورين على مصلحة الحزب ووحدته يقعون في حيرة وقلق من الصعب التخلص منهما إلا بإعادة الوفاق في صفوف الحزب[56].

4.4. مؤتمر هورنو (بلجيكا)

انعقد المؤتمر أيام 14، 15، 16 جويلية 1954 في جو مكهرب ووضع مشوش للغاية، أصدر ستة لوائح وهي:

- انتخاب مصالي رئيسا للحزب مدى الحياة.
- فصل أعضاء اللجنة المركزية [57] بما في ذلك الثوريون الذين ساندوا المركزيين ضد مصالي خلال الصراع.
- الحفاظ على النهج الثوري حسب مبادئ الحزب.
- القضاء على الانحراف السياسي بكل الوسائل المباشرة وغير المباشرة.
- مساندة حركات التحرر في المغرب العربي.

– تأسيس مجلس وطني للثورة يكون بديلا للجنة المركزية يتكون من 30 عضوا، ومكتب سياسي من ستة أعضاء.

وهكذا إذن عمق هذا المؤتمر الأزمة وأدى إلى القطيعة النهائية بين المصاليين والمركزيين.

5.4. مؤتمر اللجنة المركزية (الجزائر العاصمة)

كان جواب أعضاء اللجنة المركزية القائمة شهرا من بعد ذلك، حيث اجتمعوا بالجزائر العاصمة من 13 إلى 16 أوت 1954، فأدانوا عمل التفرقة الذي قام به مصالي في بلجيكا، كما قرروا اسقاط عضويته وعضوية أحمد مزغنة ومولاي مرباح، وجاءت قراراته على النحو التالي:

– حذف منصب الرئاسة.

– تبني القرارات التي خرج بها المؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية.

– التنديد باجتماع بلجيكا.

– رفض تهمة الانحراف الاصلاحي والانتهازي الموجهة من مصالي [58].

– رفع الحظر على أموال الحزب.

– إعادة تنظيم الحزب وفق المبادئ التالية: المركزية الديمقراطية، الادارة الجماعية على جميع مستويات الحزب.

– ليونة التسلسل الهرمي حتى يمكن الاحتكاك بين القمة والقاعدة.

– تخصيص المهام بالداخل لكل الهياكل، بدءا من الخلية، النواة الأساسية للحزب [59].

وتقرر على إثر الغاء منصب الرئاسة تعيين لجنة مركزية جديدة فيها 28 عضوا، والتي بدورها تعين هيئة مديرة انبثق منها امانة عامة فيها من 03 إلى 05 أعضاء من بينهم الأمين العام [60].

خاتمة

حديثنا حول أزمة جزب الشعب الجزائري أدى بنا إلى القول بأن الأزمات لم تكن بدايتها عام 1947 ، بل أبعد من ذلك في الزمان، اذ اعتبرنا أن أحد الأسباب الرئيسية هو ظهور انقسام ثنائي على مستوى القيادة، بين رجال الحزب القدماء الذين يتألفون من مصالي ومعاونيه المقربين، الذين ظلوا بعيدين عن الحزب لكثرة ما سجنوا أو أرغموا على ملازمة بيوتهم، وبين المجموعة الجديدة التي دعيت بحكم ذلك إلى الحلول محل هؤلاء القيادة والنيابة عنهم، على هذا الأساس يمكن تفسير الأزمات على أنها نتيجة تصادم بين أجيال عاشت ظروفا مختلفة، جيل قديم ألف الحياة السياسية، وجيل جديد يدعو إلى الكفاح المسلح ايمانا منه للتخلص من الاستعمار، بل كان نتيجة حتمية لاختلافات وصراعات كانت داخل التيار منذ 1937 وهي سنة تأسيس حزب الشعب الجزائري في المهجر، والسبب في ذلك أن الحزب لم يعلن عن الهدف الرئيسي الذي كان ينادي به النجم قبله والمتمثل في المطالبة بالاستقلال، وبالرغم من أن الحزب حاول تفسير ذلك على أساس تكتيك جديد إلا أن بعض العناصر لم يعجبها التوجه الجديد.

وبعد الحرب العالمية الثانية كسب الاتجاه الاستقلالي إلى صفوفه اعضاء جددا من مثقفين وشباب متحمسين للعمل الثوري، وفي الوقت الذي كانت فيه طموحات كبيرة للشروع في الإعداد الجدي للعمل من أجل تحقيق الاستقلال، يعدل الحزب شعاره من مقاطعة الانتخابات إلى المشاركة فيها من اجل الدفاع عن حقوق الجزائريين، وهو ما يعتبره البعض انحرافا عن مبادئ الحزب وتوجهاته، وتبدأ الازمات في الظهور في جسم التيار، وكان لابد من الحزب أن يجد حلولا جدية للمشاكل إلا أنه استمر في تجاهلها، وقد أدى تراكمها إلى الانفجار الذي عرفته سنوات 1953 – 1954، ونتج عن ذلك انقسام التيار الاستقلالي إلى قسمين متصارعين حول السلطة وقيادة الحزب، حسب ثقل الجناحين.

الهوامش:

1 – إبراهيم، لونيسي: **مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني من خلال الثورة التحريرية**، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 20.

2 -Mohamed, Harbi **: le F.L.N., mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoir (1945 - 1962)**, ed le jeune Afrique, paris, 1985, p 60.

3 – أنظر الشهادة كاملة في: محمد، عباس: **رواد الحركة الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية**، منشورات دحلب، الجزائر، 2005، ص 281.

4 – إبراهيم، لونيسي: مرجع سابق، ص ص 21، 22.

5 – محمد، قنانش: **ذكرياتي مع مشاهير الكفاح**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص 82.

6 – بن يوسف، بن خدة: **جذور أول نوفمبر 1954**، ط 3، تر، مسعود حاج مسعود، دار شطايبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 178.

7 – أحمد، محساس: **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر، منذ الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، ط خ، تر، مسعود حاج مسعود، محمد عباس، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 325.

8 – حسين، آيت أحمد: **روح الاستقلال، مذكرات مكافح 1942 – 1952**، تر، سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، 2002، ص 106.

9 –المصدر نفسه، ص 187.

10 – بن يوسف، بن خدة: **شهادات ومواقف**، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2004، ص 231.

11 – نور الدين، حاروش: **مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية في تاريخ الجزائر الحديث**، دار الامة، الجزائر، 2011، ص 205.

12 – بن يوسف، بن خدة: **جذور**، مصدر سابق، ص 239.

13 – بن يوسف، بن خدة: **شهادات**، مصدر سابق، ص 231.

14 – نور الدين، حاروش: مرجع سابق، ص 205.

15 – ناصر الدين، سعيدوني: **الجزائر منطلقات وآفاق**، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 2000، ص 92.

16 – بن يوسف، بن خدة: **شهادات**، مصدر سابق، ص ص 231، 232.

17 – نور الدين، حاروش: مرجع سابق، ص 205.

18 – يتمثلون أساسا في أعضاء فرع طلبة الحزب أثناء السنة الدراسية 1948 / 1949 نذكر منهم: مصطفى الأشرف – عبد المالك بن حبيلس – علي مرداسي – محي الدين حفيز – صغير مصطفاوي – محمد بن قطاط – وطالبين تونسيين هما: الطاهر قيقة ومصطفى العفيف.

19 – بن يوسف، بن خدة: **شهادات**، مصدر سابق، ص 232.

20 – هذا الشعار كان يردده الرئيس الفرنسي أثناء الحملة الانتخابية 1926، أنظر شهادة راجف بلقاسم في: محمد، عباس: مرجع سابق، ص 34.

21 –المرجع نفسه، ص 310.

22 – نور الدين، حاروش: مرجع سابق، ص 206.

23 – حسين، آيت أحمد: مصدر سابق، ص ص 200، 201.

24 – أنظر كل من: بن يوسف، بن خدة: **شهادات**، مصدر سابق، ص 234، نور الدين، حاروش: مرجع سابق، ص 206.

25 – حسين، آيت أحمد: مصدر سابق، ص ص 199، 201.

26 – بن يوسف، بن خدة، **شهادات**، مصدر سابق، ص 236.

27 – المصدر نفسه، ص 234.

28 – محمد، عباس: **ثوار عظماء شهادات 17 شخصية وطنية**، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 135.

29 – بن يوسف، بن خدة، **شهادات**، مصدر سابق، ص 234.

30 – عمر. بوداود: **من حزب الشعب إلى جبهة التحرير الوطني، مذكرات مناضل**، تر، بكلي، بن محمد احمد، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 65.

31 – كمال، سليح: **المشتركات والمفترقات إبان الثورة الجزائرية 1954–1962**، دار الأمل للنشر والطباعة والتوزيع، تيزي وزو، 2021، ص 25.

32 – يحيى، بوعزيز: **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830 – 1954)**، ط.خ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 52.

33 – بن يوسف، بن خدة: **جذور**، مصدر سابق، ص 213.

34 – محمد، بوضياف: **التحضيرات لأول نوفمبر 1954**، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، ص 24.

35 – أنظر شهادة عمار بن عودة في: محمد، عباس: **ثوار**، مرجع سابق، ص 55.

36 – للمزيد من التفاصيل حول شهادة أحمد محساس، أنظر: محمد، عباس: **ثوار**، مرجع سابق، ص 146.

37 – للمزيد حول هذا الاجتماع، أنظر: كمال، سليح: مرجع سابق، ص ص 28–30.

38 – بن يوسف، بن خدة، **جذور**، مصدر سابق، ص 217.

39 –المصدر نفسه، ص 218.

40 – محمد، بوضياف: مصدر سابق، ص 24.

41 – محمد، عباس: **ثوار**، مرجع سابق، ص 58.

42 – محمد، عباس: **رواد**، مرجع سابق، ص 139.

43 - Abderrahmane, Kiouane : **aux sources immédiates du 1er novembre 1954**, ed Dahleb, Alger, 1996,p115.

44 – بن يوسف، بن خدة: **جذور**، مصدر سابق، ص 310 – 313، أنظر كذلك: . الجودي، بخوش: **دور بن يوسف بن خدة في الثورة التحريرية (1954 – 1962)، دراسة تاريخية**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، بجامعة الجزائر، 2007، ص 41.

45 – بن يوسف، بن خدة: **جذور**، مصدر سابق، ص314.

46 –المصدر نفسه، ص 317.

47 – الجودي، بخوش: مرجع سابق، ص ص 41 – 42.

48– نور الدين، حاروش: مرجع سابق، ص197.

49 – مومن، العمري: **الحركة الثورية في الجزائر، من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني (1926– 1954)**، دار الطليعة للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003، ص 214.

50 – بن يوسف، بن خدة: **جذور**، مصدر سابق، ص 246.

51 – المصدر نفسه، ص 319.

52 – أحمد، محساس: مصدر سابق، ص 360.

53 – الجودي، بخوش: مرجع سابق، ص 44.

54 – نور الدين، حاروش: مرجع سابق، ص 198.

55 – إبراهيم، لونيسي: مرجع سابق، ص 34.

56 – الجودي، بخوش: مرجع سابق، ص 45.

57 – بن يوسف، بن خدة: **شهادات**، مصدر سابق، ص ص 175 – 176.

58 – الأعضاء الذين تم اقصائهم هم: حسين لحول، بن خدة، سيد علي عبد الحميد، أحمد بودة، مصطفى فروخي، محمد يزيد، محمد الصالح لوانشي. للمزيد من التفاصيل، أنظر :نور الدين، حاروش: مرجع سابق، ص 199 . – خالفة، معمري: **عبان رمضان**، ط3، تر، زينب زخروف، منشورات ثالة، الجزائر، 2007، ص 124.

59 – محمد، عباس: **رواد**، مرجع سابق، ص 146.

60 – نور الدين، حاروش: مرجع سابق، ص 199، وللمزيد من التفاصيل، أنظر: كمال، سليح: مرجع سابق، ص ص 44–45.